المدى http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2060) السنة الثامنة - الجمعة (4) آذار 2011

حظر سير السيارات والدراجات في مركز البصرة.. اليوم

متابعة/ المدى

أفاد مصدر في قيادة عمليات محافظة البصرة، الخميس، بأن القيادة قررت فرض حظر على سير السيارات والدراجات النارية بأنواعها في مركز المدينة طيلة نهار غد، فيما عززت القوات الأمنية من انتشارها قرب المؤسسات الحكومية، استعداداً لتظاهرة من المفترض أن تنطلق الجمعة.

وقال المصدر لوكالة "السومرية نيوز"، إن "قيادة عمليات البصرة قررت فرض حظر على سير السيارات والدراجات النارية بأنواعها اعتباراً من الساعة السادسة من فجر غد الجمعة وحتى الساعة السادسة من مساء نفس اليوم"، مبيناً أن "الحظر يشمل حصراً المناطق التي تقع ضمن مركز مدينة البصرة".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "القوات الأمنية سوف تحتجز السيارات والدراجات النارية التي يخالف أصحابها التعليمات ولن تعاد لهم إلا بعد انتهاء مدة الحظر"، مبيناً أن "قرار الحظر اتخذ بهدف تمكين القوات الأمنية من التعامل بمرونة وحزم مع أي حالات اعتداء أو تجاوز قد تتعرض لها ممتلكات عامة بالتزامن مع تظاهرات من المحتمل أن تنطلق اليوم الجمعة".

وأشار المصدر إلى أن "التدابير الأخرى التي تم اتخاذها تضمنت تكثيف انتشار القوات الأمنية قرب مقار المؤسسات الحكومية، وتشديد الإجراءات في السيطرات ونقاط التفتيش اعتباراً من مساء امس".

وشهدت محافظة البصرة يوم الجمعة الماضي تظاهرة شارك فيها ما لا يقل عن ثلاثة آلاف متظاهر معظمهم من الشباب، أدت إلى تقديم المحافظ شلتاغ عبود المياح استقالته قبل أن يعقد مجلس المحافظة جلسة إستثنائية صوت خلالها بالأغلبية المطلقة على قبول الإستقالة، كما قرر تكليف النائب الأول للمحافظ نزار ربيع الجابري بتولي مهام المحافظ بشكل مؤقت لحين انتخاب محافظ جديد من قبل أعضاء المجلس.

وكان من المفترض أن تكون تلك التظاهرة سلمية إلا أن بعض المشاركين فيها رشقوا بالحجارة مقر مجلس المحافظة، كما ألقى أحدهم قنبلة يدوية على مقر الحكومة المحلية، مما أسفر عن إصابة سبعة من عناصر الشرطة بجروح منهم ضابط برتبة عميد، كما أصيب ٤٤ شرطياً آخر جراء رميهم بالحجارة، وبعد ذلك قررت القوات الأمنية تفريق المتظاهرين باستخدام القنابل الصوتية وخراطيم المياه والغاز المسيل للدموع ومن ثم إطلاق النار بكثافة في الهواء الأمر الذي أدى إلى إصابة عدد من المتظاهرين، أحدهم فارق الحياة متأثراً بجروحه بعد نقله إلى المستشفى ويدعى سالم فاروق الدوسري البالغ من العمر ٢٣ سنة.

في بعض المحافظات

حقوق الإنسان: الأجهزة الأمنية والمتظاهرون انتهكوا حق التظاهر

متابعة/ المدى

أكدت وزارة حقوق الإنسان، أمس الخميس، أنها رصدت انتهاكات لحقوق الإنسان سواء من قبل المتظاهرين أو القوات الأمنية التي أطلقت في بعض المحافظات العراقية الرصاص الحي وانتهكت حرية الاعلام، مشيرة إلى أنها سترفع تقريراً بهذا الشأن إلى رئاسة الوزراء.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة كامل أمين لـ"السومرية نيوز"، إن "وزارة حقوق الإنسان رصدت مجموعة من المخالفات والانتهاكات من قبل المتظاهرين، ومن قبل بعض الأفراد في الأجهزة الأمنية، فضلا عن تسجيل خروقات بحق الإعلاميين".

وكانت القوات الأمنية اعتقلت يوم الجمعة ٢٥ شباط الماضي مراسلي الفضائية السومرية سنان عدنان وإدريس جواد والمصور صفاء حاتم بعد تغطيتهم التظاهرة واحتجزتهم في قاطع عمليات الرصافة، بتهمة المشاركة في التظاهرة، فضلا عن اعتقال مصور "السومرية نيوز" علي جاسم، والاعتداء بالضرب على منتسبين آخرين تمكنا من الفرار هما علي حامد ومهند عبد الستار، كما احتجزت القوات الأمنية عشرة صحافيين ومصورا يمثلون وسائل إعلام عراقية وغربية عند جسر الجمهورية عند مدخل وزارة الدفاع ومنعت حركتهم، في حين داهمت قوة من الجيش العراقي مطعم الطرف في منطقة الكرادة، وسط بغداد، واعتقلت أربعة من الصحافيين بعد الاعتداء عليهم بالضرب.

وأضاف أمين أن "الوزارة على الرغم من حظر التجوال الذي تم فرضه خلال تظاهرات يوم الجمعة الماضي، أرسلت فريق مراقبة الى بغداد وبقية المحافظات لرصد أي خروقات قد تحدث لحقوق الإنسان أثناء عملية التظاهر"، مشيراً إلى أن الوزارة "أرسلت مجموعة من ١٢ مراقباً الى ساحة التحرير، ومراقبين في عدد من محافظات العراق".

وأشار أمين إلى أن "الوزارة دونت تقريراً كاملاً تناولت فيه الايجابيات والسلبيات التي رافقت التظاهرات وطلبت إجراء تحقيق في ما حصل من انتهاكات"، موضحا أن "التقرير سيرفع إلى رئاسة الوزراء قريبا".

ولفت المتحدث الرسمي لوزارة حقوق الإنسان إلى بعض الخروقات مثل "إطلاق الرصاص الحي من قبل أفراد في القوات الأمنية في محافظات البصرة ونينوى وصلاح الدين وكركوك"، مبينا "أن الأجهزة الأمنية لم تستعمل الرصاص الحي ضد المتظاهرين في ساحة التحرير بل القنابل المسيلة للدموع والقنابل الصوتية وهي من الوسائل المسموح بها على أن لا تستخدم بإفراط"، بحسب قوله.

ولفت أمين إلى أن "المعايير التي التزمتها الأجهزة الأمنية تجاه حقوق الإنسان أثناء التظاهر تعد مقبولة، باستثناء بعض حالات الانفلات من قبل بعض حمايات المسؤولين بخاصة في محافظتي نينوى والبصرة".

وشهد العراق، في الـ٢٥ من شباط الماضي، تظاهرات جابت أنحاء البلاد تطالب بالإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة، نظمها شباب من طلبة الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت.

وكانت مصادر أمنية وطبية عراقية ذكرت لـ"السومرية نيوز"، السبت، أن حصيلة ضحايا التظاهرات التي شهدتها المحافظات العراقية يوم الجمعة بلغت، ثمانية قتلى من المتظاهرين، فيما أصيب ٢٢٧ بينهم ٨٠ عنصر أمن بجروح مختلفة، مشيرة إلى أن المصابين موزعون على المستشفيات في المحافظات ويخضعون للعلاج.

محللون: غضب العراق لا يشبه تونس ومصر.. يريد الإصلاح وحسب

أمين بغداد يستقيل.. و"دولة القانون" غير قلقة على المحافظات

وجهاء عشائر يهددون بالمشاركة في التظاهرات

قدم امين بغداد صابر العيساوي امس الخميس استقالته بعد خمسة اعوام من توليه هذا المنصب، اثر الاحتجاجات الصاخبة التي شهدتها العاصمة للمطالبة بتحسين الخدمات ومكافحة الفساد.

وقال مخاطبا رئيس الوزراء نوري المالكي ان "دعمكم الكبير لي نتيجة رفضكم استقالتي السابقة التي قدمتها لكم بعد انتخابات مجلس المحافظات قبل سنتين تدل على ثقتكم العالية".

واضاف ان "اعتزازي الكبير بالعمل بمعيتكم لا يمنعني من ان اقدم استقالتي لدولتكم، راجين قبولها ومتمنيا ان يتم اختيار امينا جديدا لبغداد يكمل عملية البناء والنهوض".

متابعة/ المدى

وسرت شائعات خلال تشكيل الحكومة اواخر العام الماضي بان المالكي سيطلب من العيساوي تقديم استقالته.

وتشهد المدن العراقية تظاهرات شبه يومية خصوصا الجمعة للمطالبة بتحسين الخدمات خصوصا الكهرباء ومعالجة البطالة ومحاربة الفساد. وادت هذه الاحتجاجات الى استقالة ثلاثة محافظين حتى الان.

وعلى صعيد تطورات الحركات الاحتجاجية في العراق، فانه من المستبعد ان تضارع الانتفاضات التي هزت اركان العالم العربي واطاحت بنظامين ولكنها تمثل ضغطا على الحكومة الجديدة لتعزيز الاصلاح خشية مطالب بتنحيها.

ونزل الالاف الى الشوارع في جميع ارجاء البلاد في "يوم الغضب" على غرار الاحتجاجات المناهضة للفساد التي استشرت في المنطقة مثل الحرائق التي يصعب السيطرة عليها في الاسابيع الاخيرة.

وأطاحت ثورتان شعبيتان حشدهما شباب يستخدمون مواقع للتواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت برئيسي تونس ومصر وتهدد حكم زعماء قدامى في ليبيا واليمن والبحرين.

وعلى عكس نظرائهم في المنطقة يحتج المتظاهرون في العراق على تردي مستوى الخدمات الاساسية مثل قلة الحصص الغذائية والمياه النظيفة والكهرباء والوظائف ولا يسعون للاطاحة بالحكومة المنتخبة.

وقال محللون ان المحتجين سيضغطون على الحكومة الجديدة لرئيس الوزراء نوري المالكي لتعزيز الاصلاح للحد من المعارضة المتنامية ولكن لن يرغموا الحكومة التي تشكلت قبل اسبوعين على التنحي.. على الاقل في الوقت الحالي.

وقال المحلل هاشم الحبوبي انه ينبغي للحكومة ان تدرك ان الاحتجاجات تدق جرس انذار قوي. سيدفع الخوف من اصدار احكام والفضائح والاقالة الساسة للعمل بجدية وتلبية مطالب الشعب.

وقال "ثمة خط رفيع يفصل بين المطالبة باصلاحات والمطالبة بالاطاحة (بالحكومة)".

ورغم احتياطيات النفط الضخمة لا يزال العراق يحاول تجاوز سنوات من الحرب والعقوبات والتخريب واعادة بناء اقتصاده المتعثر والبنية التحتية المتداعية.

لكن العراقيين سئموا بطء التنمية من جانب الحكومة اذ ان المياه الجارية النظيفة قليلة ولا توجد شبكة صرف صحي سليمة وتوفر الشبكة الوطنية الكهرباء لساعات قليلة فقط كل يوم بعد ثمانية اعوام من الغزو الذي قادته الولايات المتحدة واطاح بصدام حسين، واعدا الشعب العراقي بمستقبل ينعم فيه بالحرية والرخاء.

ويقول محللون ان المتظاهرين لم يوحدوا مطالبهم بعد والتي قد يستغرق تحقيقها سنوات ولكن قد يطالبون بتنحية الحكومة في نهاية المطاف اذا لم تتخذ خطوات ملموسة لتهدئة الاحتقان المستعر.

وقالت جالا رياني من مؤسسة اي.اتش. اس جلوبال انسايت للاستشارات "في هذه المرحلة تتركز الاحتجاجات على عجز الحكومة عن تقديم خدمات عامة أفضل."

وتابعت "من المحتمل ان تجد الحكومة صعوبة في الحفاظ على تماسكها اذا زادت حدة الاحتجاجات."

واجبرت موجة من الاحتجاجات في الاسابيع الماضية المالكي على تهدئة الغضب بخفض راتبه شخصيا وفواتير الكهرباء وزيادة حصة السكر وتخصيص اموال لشراء مواد غذائية بدلا من طائرات مقاتلة.

وطالب المحتجون في البصرة باستقالة المحافظ واعضاء المجلس المحلي. وحملوا مصابيح زيتية صغيرة تعبيرا عن نقص الكهرباء وهي شكوى رئيسة عند العراقيين.

ومن بين الشعارات التي رفعها او رددها المحتجون مطالبة الشعب باصلاح النظام ورفض الفساد.

وفي العاصمة بغداد تدفق الآلاف من المحتجين على ميدان التحرير رافعين علم العراق او متدثرين به واشتكوا من سوء حالة شبكة الصرف الصحي ونظام التعليم وعدم توافر الوظائف.

وقال زهير عبد الخالق وهو سائق سيارة اجرة في بغداد "جئت هنا لانني اريد تحسين مستوى معيشتي. لا يوجد كهرباء ولا ماء ولا احصل على معاش تقاعد. لا احصل على حصص غذائية او حصة من النفط."

وطالب بعض المحتجين بتغيير في الحكومة وان يفي البرلمان المنتخب بوعوده الانتخابية. وتولت حكومة المالكي في اواخر كانون الاول بعد اشهر من المفاوضات المحتدمة عقب نتائج غير حاسمة للانتخابات التي جرت في اذار.

وتقول رياني "في الوقت الحالي ربما تواصل الحكومة اتخاذ اجراءات مثل زيادة دعم الكهرباء والتصدي للفساد لتهدئة المواطنين الغاضبين. ولكن الكثير من الشكاوى.. تحتاج اعواما لعلاجها."

على صعيد اخر، عقد ممثلو منظمات مجتمع مدني اجتماعا في مقر منظمة تموز المدنية لتدارس إخفاقات ونجاحات التظاهرات والمسيرات الاحتجاجية التي شهدتها مدن عراقية خلال الأيام الماضية واستعدادا للقيام بتظاهرات أوسع في السابع من آذار الجاري.

واشار الناشطون المدنيون الى اهمية رسم خطط مستقبلية لقيادة الجماهير ووضع أولويات الحراك السليم في الخطوات اللاحقة بما يضمن تحقيق الأهداف المرسومة من خلال رفع شعارات موحدة.

واوضح الدكتور سامي شاتي مدير مركز دار السلام العراقي وهو من منظمات المجتمع المدني ان الهدف من الاجتماع هو كتابة بيان موحد يلخص أراء الناشطين بما حصل من تجاوزات على المشاركين في تظاهرات واحتجاجات الخامس والعشرين من شباط من قبل القوات الأمنية، وتحريك دعاوى قضائية ضد الأجهزة العسكرية، التي مارست العسف والقوة المفرطة بالتعامل مع نشاط سلمي، مشيرا الى إن المنظمات المدنية اتفقت على القيام باحتجاجات سلمية يوم السابع من اذار باعتبار إن هذا التاريخ يمثل إجراء الانتخابات قبل عام لكن العراقيين لم يلمسوا تغيراً في أداء المسؤولين والقوى السياسية التي تم انتخابها.

وتناوب المجتمعون في طرح أفكارهم ومقترحاتهم في إمكانية تصحيح المسار الديمقراطي وتجاوز إخفاقات وأخطاء التجارب السابقة، مع التأكيد على توسيع قاعدة المشاركة الجماهيرية ومنح فرصة أكثر فاعلية للشباب، الذين أسهموا في تجميع الناس من خلال مواقع الانترنت ومن ثم تحديد الأهداف.

واوضح عادل اللامي رئيس منظمة حقوق الإنسان إن المجتمع المدني الآن يقود أكثر المجتمعات الساعية لتحقيق العدالة، ومن المهم إن يكثف المجتمع المدني في العراق من ندواته واجتماعاته التشاورية ليتمكن من تحديد دوره، لأنه بات المسؤول عن قيادة الناس والتأكيد على الإصلاح، عبر الثورات الجماهيرية السلمية، التي تسعى للتغيير وتكون أداة مراقبة فاعلة على الحكومة والبرلمان.

ووجدت الدكتورة سهى العزاوي رئيسة منظمة كلنا عراق ان المجتمع المدني بدء يتلمس الطريق الصحيح، ومن المفترض توحيد الجهود والنزول إلى الشارع بثقل لكسب هذه الفرصة الذهبية، بعد ان التفت الجماهير حوله في التظاهرات السابقة وشكلت ورقة ضغط بدأت الحكومة تستجيب إلى العديد من الطلبات بعد ان كانت الاحتجاجات شكلية وغير فاعلة،مشيرة إلى أهمية توضيح الأهداف والشعارات وإبعادها عن الغموض، بل التأكيد على واقعيتها وإمكانية تحقيقها كي تكون ممكنة الانجاز، وبذلك يكون الحراك قد أثمر في كسب ود الشارع، وأحقية المجتمع المدني في إيصال صوت الناس.

في المقابل، هدد شيوخ عشائر ووجهاء ورجال دين وشخصيات ذات حضور اجتماعي بالانضمام الى ركب المتظاهرين في ساحة التحرير الجمعة المقبل. وقال الشيخ رحيم المحمداوي:

"اننا ومن يقف خلفنا ويستمع لنا لم نخرج وننزل الى الشارع مندفين بالاداء الحكومي في تظاهرات الجمعة الماضية، ولكننا سنفعلها ونروج لها وبقوة هذه المرة، اذا ما استمرت الحكومة بممارسة سياسة الترك والاهمال وعدم الاصغاء لمطالب الشرائح المحرومة والفقيرة في المجتمع البغدادي"، واضاف:

"الحكومة واصحاب القرار لم يحركوا ساكنا في قضية اقالة المفسدين واحالة المتلاعبين بالمال العام الى القضاء ومحاسبتهم ومساءلتهم، فضلاً عن ترك الحبل على الغارب في ازمة تردي الواقع الخدمي لعموم مناطق العاصمة، وذلك ما اثار حفيظة الناس الذين اخذوا يضغطون علينا لاتخاذ موقف وقرار يتناغم مع ظروفه الحياتية والمعاشية".

من جهته قال الشيخ عبد الهادي جابر ان حقوق الجمهور الغاضب من سوء احواله الحياتية لن يتم الالتفاف عليها وامتصاصها من خلال دعوة شيوخ العشائر الى طاولات الحوار التي درجت على تنظيمها مؤخرا بعض المؤسسات الحكومية المتهمة بالفساد المالي والتقصير الاداري، مشيراً الى ان بعض الاعتبارات والالتزامات والقناعات منعتهم من النزول الى الشارع في تظاهرة ٢٥ شباط، الا انهم سيتظاهرون في الجمعة المقبل مطالبين بالاصلاح الاقتصادي والانساني، وانهم سيضطرون للحضور بين حشود المتجمهرين في ساحة التحرير في موقف غاضب يذكِّر المسؤول بالتزاماته وواجباته ويضغط لتحقيق مطالب الشعب الفقير.

ومنذ "جمعة الغضب" وكبار المسؤولين في الدولة يجرون مفاوضات مع شخصيات ذات حضور ومكانة اجتماعية هددت بإحراج الحكومة ان لم تضع معالجات مقنعة للازمات التي عكرت صفو حياة الناس، وقال الشيخ ثائر العريبي: "نحن اليوم ندق ناقوس الخطر بأذن كل مسؤول تماهل في قضية تردي الخدمات وندرة الكهرباء الوطنية وفرص العمل وغياب مفردات البطاقة التموينية وانتشار الفساد"، مضيفا:

"لقد طفح الكيل وما عاد المواطن البسيط الحال ينتظر تحويل الوعود الى حقائق وما من سبيل امامنا سوى النزول الى الشارع في تظاهرات شعبية مسالمة تطالب بحقوق مشروعة وترفض البقاء تحت وطأة الازمات".

سياسيا، أبدى ائتلاف دولة القانون، امس الخميس، عدم خشيته من إجراء انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات وإمكانية فقدانه لجزء من الثقل الذي يتمتع به في مجالس المحافظات.

وقال عضو الائتلاف سعد المطلبي لوكالة كردستان للانباء إن "دولة القانون لا تخشى إجراء انتخابات مبكرة في المحافظات إلا ان ما نخشاه وقوع ظلم وحيف بحق بعض المحافظين ومجالس المحافظات التي نجحت بأداء عملها".

وتساءل المطلبي "لماذا تعاقب المجالس التي نجحت بعملها بإجراء انتخابات مبكرة وحلها؟".

يذكر أن رئيس مجلس النواب العراقي اسامة النجيفي دعا في وقت سابق إلى إجراء انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات وأيده في ذلك رئيس الوزراء نوري المالكي.

وكان محافظا البصرة شلتاغ عبود وبابل سلمان الزركاني، قد قدما استقالتهما بعد تظاهرات الجمعة الماضية اثر الاحتجاجات على تردي الخدمات والبطالة.

وحمل المطلبي المجالس البلدية ومجالس الاقضية والنواحي مسؤولية الإخفاق الخدمي باعتبارها الحلقة الأولى التي تربط المواطن بالحكومة.

وتابع بالقول إن "هذه المجالس اخفقت بعملها وتم تعيينها منذ زمن الحاكم المدني بول بريمر ولم تتغير لغاية الآن وتحتاج إلى انتخابات عاجلة".

وبين المطلبي انه "في حال إجراء انتخابات لهذه المجالس فيمكن بعدها إجراء انتخابات لمجالس المحافظات"، مشيرا إلى إن "أكثر الفساد موجود في المجالس البلدية وهي تحتاج إلى معالجة سريعة".

وبين انه "إذا اخفق المجلس البلدي فان بقية المفاصل ستتأثر معه سلبيا"، متسائلا عن كيفية تخصيص مبالغ لهذه المجالس لانجاز المشاريع وهناك فسادا وإخفاقاً في عملها؟".

يذكر أن انتخابات الاقضية والنواحي والمجالس البلدية كان من المفترض ان تجرى بعد ستة أشهر من إجراء انتخابات مجالس المحافظات بحسب الاتفاق السياسي إلا انه تم إجراء هذه الانتخابات لأسباب غير معروفة.

وتشهد بغداد والمحافظات تظاهرات احتجاجية على تري الخدمات والتي تتحملها المجالس البلدية فيما قامت مجاميع من المتظاهرين بالتظاهر أمام المجالس البلدية مطالبين باستقالتها.

وكانت انتخابات مجالس المحافظات جرت في بداية عام ٢٠٠٩ وأسفرت عن حصول ائتلاف دولة القانون على نتائج متميزة بحصولها على المركز الأول في ١٠ محافظات،

وكانت الانتخابات الأولى لمجالس المحافظات قد جرت بالتزامن مع الانتخابات البرلمانية في نهاية عام ٢٠٠٥ وسيطر فيها المجلس الأعلى الإسلامي على عدد كبير من المحافظات إلا انه خسرها جميعها في انتخابات عام ٢٠٠٩.